الفِكرُ النَّحويُّ والصَّرفيُّ بينَ مُتقَدِّمي النُّحاةِ ومُتأخِّريهِم
(دِراسةً تَطبيقيَّةً فِي مسائلَ مُختارةٍ)

د.فرج محمد جمعة عماري*
محاضر بكلية التربية القصيعة ، جامعة الزيتونة ، ليبيا
Farg.aldaime@gmail.co
تاريخ الارسال 2025/11/23م تاريخ القبول 2025/12/25م
https://doi.org/10.66045/Oo87sxidft

Grammatical and Morphological Thought between Early and Later Grammarians (An Applied Study of Selected Issues)

Dr. Faraj Muhammad Jumʿa ʿAmmari*

Abstract

The early stages of grammatical thought focused on the study of syntactic rules using a method that noticeably differed from the approach adopted by later grammarians. Although both shared the same source material derived from the Arabic language—through oral transmission and analogy—their methodologies, evidential bases, organization of topics, and references diverged. This divergence stems from the stabilization of grammatical study in later periods and the later grammarians' benefit from the earlier scholars' foundations. The proximity of the early grammarians to the classical Arabic period and the relative ease of learning from them enabled the formation of foundational principles upon which subsequent branches of grammar were built.

Following the efforts of the pioneering grammarians, their successors continued the work but reordered the chapters differently. Nonetheless, they maintained reliance on the same types of evidence valued by their predecessors, such as poetic and Qur'anic examples, and adhered to the doctrines of the Kufan and Basran schools. In some instances, explanations and transmitted reports clarify rules that are otherwise not explicit. Therefore, numerous practical examples abound, though this study focuses on selected models that highlight the characteristics of syntactic and morphological rule formulation among both early and later grammarians.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

Keywords: Grammar – Morphology – Early Grammarians – Later Grammarians – Grammatical Evidence

المُلخَّصٌ

تَعرَّضَ الفِكرُ النّحويُّ فِي عُصــورِه الأولَى لِدراســةِ قَواعدِ التّركيبِ النّحويّ بِطريقةٍ اختلَفت اختلافًا ظَاهرًا بينَهَا وبينَ تلكَ الطّريقةِ الّتي تَناولَ بِها النّحاةُ المُتأخّرونَ هذه القَوعدَ، فَهِيَ وإن اتَّحَدت فِي نَقلِ مَادَّتِها عَن اللّسانِ العربيِ سَماعًا، وقياسًا، إلّا أنَّها تَباينَت في كيفيَّةِ دِراستِها، والاستدلالِ لَها، وتَرتيبِ أبوابِها، ومَرجعُ ذلِكَ إلَى استقرارِ الدّرسِ النّحويّ في أزمنتِه المُتأخّرةِ واستفادةِ النّحاةِ المُتأخّرينَ ممَّا سَبقَ إلَيهِ المُتقدّمونَ؛ مِن حيثُ أسهَمَ قُربُ النّحاةِ الأوائلِ مِن زَمنِ العربيّةِ الزّاهرةِ، وسُهولةِ الأخذِ عَنهم، في وَضعِ اللبِنَةِ الأُولَى للقَواعدِ الأصُوليةِ التي بُنِيَتْ عَليهَا الفروعُ فِيمَا بعدُ.

وَعَلَى غِرَارِ الجُهودِ الّتي قَدَّمَ بِهَا الرّعيلُ الأَوَّلُ مِن النَّحوِيّينَ سَــارَ مَن وَلِيَهُم، ولَكِن بَترتيبٍ يُفارقُ تَرتيبَهم للأبوابِ، غَيرَ أنَّهم جَارَوهُم في التّعويلِ عَلَى مَا عَوَّلُوا عَليهِ مِنَ الشّواهدِ الشّعريّةِ والقُرآنيةِ، والأخذِ بِمذاهبِ المَدرستَينِ الكُوفيَّةِ والبَصريّةِ، وفِي بَعضِ مَا لا تَتَّضــحُ بِه القاعدةُ مِنَ الشّــروحِ والنّقولِ المَأثُورةِ عَنهُم، وَلِذلِكَ أمثلةٌ تَطبيقيّةٌ كثيرةٌ جِدًّا لَا تَكادُ تَنحصِرُ، غَيرَ أنَّ هذه الدّراسةَ تتوقَّفُ هُنا معَ بعضِ النَّماذجِ التي تُبرزُ خصائصَ التّقعيدِ النّحويّ والصّرفيّ لَدَى كلٍّ مِنَ النّحاةِ الأوائلِ والمُتأخّرينَ.

الكَلِمَاتُ المَفتاحيّةُ : (النّحوُ – الصَّرفُ – مُتقدّمو النّحاةِ – مُتأخّرُو النّحاةِ – الاستدلالُ النّحويُّ)

مُقدّمةٌ :

عِلمُ النّحوِ كَغيرِه مِن العُلومِ العربيّةِ الّتي مَرَّتَ بأطوارٍ مُتعددةٍ، مُنذُ ابتِكارِه، إلَى استقرارِه عَلَى يَدِ جَماعةٍ من النّحويينَ الذينَ عَدَّهُم العُلماءُ علامةً فارقةً في الدّرسِ النّحويّ عَلَى مرّ التّاريخِ، كابنِ مالكٍ، وابنِ عصــفورٍ، وأبي حَيَّانَ، وابنِ هشــامٍ، وابنِ الحَاجبِ، والرضــيّ الإســترابَاذيّ، وغيرِهم، مِمَن كَانَ لَهُم دورٌ بارزٌ فِي إعادةِ تَبويبِ مَســائلِ النّحوِ، ووضــعِ كلِّ طَائفةٍ مَنَها تَحتَ بَابٍ جَامعٍ لَها، كتّقســيمِ الكَلمةِ إلَى اســمٍ، وفعلٍ وحرفٍ، وعَنونةِ مَا يُعرَبُ وَفقَ سَابقِهِ بِبابِ التّوابعِ...، هلمَّ جرًّا.

وَلَيسَ فِي ذلِكَ مَا يُطعَنُ بِه عَلَى طُرقِ النّحاةِ الأوائلِ الّتي نَهَجَتِ السّــبيلَ إلَى هؤلاءِ المُتأخّرينَ؛ لأنَّها كَانتَ السّببَ المُباشرَ في تجدُّدِ الفكرِ النّحويّ، عَبرَ تلك النّقولِ الّتي جَاءَت في كُتبِهم عَن العربِ مِن طَريقِ السّماعِ والقَياسِ، وخَلالَ هذه الاستشهاداتِ

الّتي لَولا النّحويّونَ المُتقدّمونَ لَكانَت في حُكمِ الضّـــائعِ الذي لَا يثبتُ بِه دليلٌ، ولَا تقومُ بِه حُجّةٌ، وإنَّا لَا نَكادُ نَرَى كِتابًا مِن كُتبِ النّحاةِ المُتأخّرينَ يَخلُو مِن شـاهدٍ لسـيبويهِ فِي كِتابِه، وَقَفَ صَـاحبُه عَلى قَائلِه أو لَم يَقِف؛ لأنَّ كِتابَه صـارَ مرجعًا أصـيلًا لِهذا العلمِ، وصَارَت شَواهِدُه أثبتَ الشّواهدِ التي يَستندُ إليهَا النّحويُّونَ فِي الاستدلالِ للقاعدةِ.

ومَعَ أهميّةِ الفروقِ بينَ مناهجِ النُّحاةِ فِي العُصـــورِ الأُولَى والمُتأخّرةِ، لَم تتوخَّ دراسـةٌ مُستقلّةٌ الكلامَ عَلَى ذلِكَ فِي ضَـوءِ الحديثِ عَن وجوهِ الاتّفاقِ والافتراقِ بينَهما، وقَد عَرَضَ للبَاحثِ تَناولُ هذه القَضـيَّةَ خلالَ عَددٍ مِنَ النّماذجِ النّحويّةِ والصّـرفيةِ، التي تُظهِرُ مَدعـاةَ انتقاءِ هذا الموضـــوعِ، وتُؤدّي إلَى نَتـائجِـه المرجوّةِ منـهُ، فِي: تَمهيدٍ، ومَبحثَينِ، وَخـاتمـةٍ، عَلَى أن يَتضـــمَّنَ التَمهيـدُ حَـدِيثًـا عَن النّحـاةِ الأوئـلِ، والنّحـاةِ المُتأخّرينَ، والمبحَثَانِ عَلَى نَحوِ مَا يأتِي:

ـ المَبحثُ الأوّلُ: المَسائلُ النّحويةُ فِي مذاهبِ المُتقدّمينَ والمُتأخّرينَ

المُبحثُ الثّانِي: المَسائلُ الصّرفيةُ فِي ضَوءِ اختلافِ الأوائلِ والمُتَأخّرين

تمهيد :

يقعُ الخلافُ كثيرًا بينَ مُتقدّمي النَّحويينَ ومُتـأخّريهم في جملـةٍ من المســـائلِ الخلافيةِ، بل وفي المسـألةِ الواحدةِ، لَا فيما يجوزُ وما يُمنَعُ، ولَا فِيمَا يُقاسُ وفِيمَا يَشـذُّ، وكانَ قد "اعتمدَ الخليلُ في تأصـــيلِه لقواعدِ النَّحوِ وإقامةِ بُنيانِه علَى السَّـــماعِ والتعليلِ والقياسِ" (شوقي ضيف، المدارس النحوية، 2001، 46)[1]، وهو أوَّلُ مَن شرعَ السبيلَ لذلك، وَلِكن وقعَ الخلافُ بينَهم بســـببِ فَهمِ النصِّ، وخلفيةِ النّحويِّ المعرفيّةِ في اســـتنباطِ الدّليلِ مِنَ الشّاهدِ، ووضعِ الاصطلاحاتِ الخاصَّةِ بكلِّ مفهومٍ، وتُناقشُ الدراسةُ في تلكَ الورقاتِ عددًا من المســـائلِ في أبوابٍ مُختارةٍ لَدَى النحاةِ المتأخرينَ، قياسًـــا على ما جاءَ في أبوابٍ أُخرَى عندَ المُتقدّمينَ منهم، وقياسُ التقدُّمُ والتَّأخُّرُ هُنا بالنسبةِ للعصورِ واختلافِ المفاهيمِ، وما استقرَّ عليهِ الدرسُ النَّحويُّ من الاصطلاحاتِ والآراءِ.

وقد مرَّ النَّحوُ بأطوارٍ متباينـةٍ في تطوُّرِه ونمائِه، حتَّى بلغَ مرحلةَ النُّضـــجِ في العصـورِ الأُولَى لهُ، ومن تلك الأطوارِ: البدايةُ، والتحوُّلُ، والنماءُ، والاستقرارُ، ولكلٍّ من ذلك رجالُه الَّذين عَدَّهم المُؤرّخونَ – على اختلافِ طَبقاتِهم- ضِـــمنَ الرَّعيلِ الأَوَّلِ من المتقدّمينَ(محمد الطنطاوي، نشـــأة النحو، 2005، 34:38)[2]، حتّى كانَ القرنُ الثّاني الهجريُّ، فكانَ الخلافُ بينَ المَدرسـتَين الكوفيةِ والبصـريةِ سـببًا في نَماءِ علمِ النحوِ، وزيادةِ فروعِه، وكثرةِ شـواهدِه، وقَد ضَـمَّت كُتبُ تَاريخِ النّحوِ وصـفًا دقيقًا لكلِّ طورٍ مِن أطوارِ النّماءِ التي مرَّ بِهَا علمُ النّحوِ في مَراحلِه المُختلفةِ، فَراحَت تُقسّمُ هذه المراحلَ بِحَسـبِ انقسـامِ

النّحاةِ وتوزّعِهم عَلَى مدارِسَ اختلفَت فيمَا بينَها في الاصـــطلاحاتِ، وطُرقِ تناولِ الشّاهدِ، وفيما يَجوزُ ولا يَجوزُ في المسألةِ الواحدةِ، غيرَ أنَّها لَم تَضع أصلًا ثابتًا يُمكنُ الرّجوعُ إليهِ في تعيينِ طَبقاتِ المُتقدّمينَ وطبقاتِ المُتأخّرين منهم؛ لتداخلِ عُصـــورِ النّحوِ، وتلقّي كلِّ طبقةٍ من هؤلاءِ وهؤلاءِ عَن سابقَتِها.

والذي يُمكنُ الجَزمُ بِه هُنا – تَبعًا لاختلافِ الفِكرِ النّحويّ فِي جوانبِه المُتباينةِ – أنَّ المُتقدّمينَ يُمثّلُهم: أبو الأســودُ الدّؤليُّ ومَن ولِيَهُ كأبي عمرو بن العلاء، والرؤاســيّ، والرياشـــي، ويونس، والخليل، وســيبويه، والكســائي، والفارســي، وابن جني...، والمُتأخّرينَ يُمثّلُهم: ابنُ عصـفور، وابن مالك، وأبُو حيَّان، وابنُ الحاجب، وابنُ هشـامٍ، والرضـيّ...، وكلُّ هؤلاءِ على سبيلِ التمثيلِ لطبقاتِهم، لا الحصر، وإلَّا لاستلزمَ البحثُ إيرادَهم جميعًا بِما لا تتَّسعُ لهُ الدراسةُ (الزبيدي، طبقات النحويين، 1989، 39:41)3.

المَبحثُ الأوّلُ ـ اَلمسائلُ النّحويةُ فِي مذاهبِ المُتقدّمينَ والمُتأخّرينَ

– المسألةُ الأُولَى - بينَ يدي الكِتابِ (سيبويهِ، وأضرابِهِ):

بدَا الخلافُ بينَ مُتقدّمِي النحاةِ ومُتأخّريهم ظاهرًا فِي الاصطلاحِ عَلَى أبوابِ النّحوِ ومسائلِه، ويَتجلَّى ذلِكَ فِيمَا عرَضَ لهُ سيبويهِ، مِن تَسميةِ بَابِ (كَانَ وأخواتِها)، بِما عرَضَ لهُ تَحتَ عنوانِ "هَذَا بابُ الفعلِ الَّذي يتعدَّى اسمَ الفاعلِ إلَى اسمِ المفعولِ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فِيهِ لشيءٍ واحدٍ" (سيبويه، الكتاب، 1989، 45/1)4، وهوَ هُنا إنَّما يَعنِي بَابَ (كانَ) وأخواتِهَا، ولَم يُصرّح سيبويهِ تحتَ ذلِكَ البابِ مِن تلكَ الأفعالِ إلَّا بـ(كانَ، وصَارَ، وما دَامَ، وليسَ)، ولعلَّه استغنَى بالمذكورِ عن غيرِ المذكورِ ممَّا يعملُ عملَ هذهِ الأفعالِ، ممَّا شأنُه الدخولُ على الجملةِ الاسميةِ، ورفعِ المبتدأ ونصبِ الخبرِ، وَقَد رَاعَى سيبويهِ الأصلَ فِي هذا البابِ، فَلم يَقُل برفعِ تلكَ الأفعالِ للمبتدأِ ونصبِ الخَبرِ بتلكَ الأفعالِ، بل نصَّ بقولِه: "ولَا يَجوزُ فِيهِ الاقتِصارُ عَلَى الفاعلِ، كما لم يَجُز في (ظَنَنتُ) الاقتِصارُ علَى المفعُولِ الأَوَّلِ" (سيبويه، الكتاب، 1989، 45/1)5، فالتعبيرُ بالفاعلِ والمفعولِ هُنا علَى الأصلِ، وغيرُ سيبويهِ عبَّرَ عنهما بالمبتدأ والخبرِ، وهو مِمّا انفردَ بِه مِن النّحاةِ الأوائلِ سيبويهِ، أمّا مَن تَبِعَه فَقد عبَر عنهُ باسمِ (كانَ) وخبرِها.

وقد نصَّ السيرافيُّ في شرحِه للكتابِ علَى أنَّ ما دخلَت عليهِ تلك الأفعالُ من قبيلِ المبتدأ والخبرِ، فقالَ: "اعلَم أنَّ هذهِ الأفعالَ التي ضمَّنَها هذا البابَ أفعالٌ تدخلُ على مبتدأ وخبرٍ، فتُفيدُ فيهما زمانًا مُحصَّلًا، أو نفيًا، أو انتقالًا، أو دَوامًا" (السيرافي، شرح الكتاب، 2008، 296/1)6، وُمحصّلةُ كلامِ السيرافيّ حولَ ما ذكره سيبويهِ مِن تلكَ الأفعالِ، أنّه اقتصرَ منها عَلى ما تقومُ به الفائدةُ في ثبوتِ الرفعِ للمبتدأ، والنّصبِ للخبرِ، عَلى حدِّ الفاعلِ

والمفعولِ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ وإن كَانت ناقصةً، فَإنَّها عَلى صورةِ الأفعالِ، ويُحامِي عَن سيبويهِ في الاقتصارِ عَلَى ما صرَّحَ بِه مِن أخواتِ (كانَ) بإفادةِ كلِّ فِعلٍ منها معنًى مخصوصًا قد تدلُّ عليهِ أيضًا بقيةُ أفعالِ البابِ التي لَم يُصرِّح بِذكرِها، ولذلك اقتصرَ علَى المذكورِ دونَ تجاوُزِه.

والمُستخلَصُ، أنَّ سيبويهِ لم يُصرِّح في هذا البابِ إلَّا بمَا يَنعقدُ بِه القَصدُ مِنها مِن الأفعالِ النّاقصةِ؛ لانطباقِ أحكامِ مَا صرَحَ بِه عَلَى مَا لَم يُصرِّح بِه، فَكانَ عدمُ تصريحِه ببقيّةِ الأفعالِ اقتصارًا واختصارًا، أمّا المتأخرونَ مِن النّحاةِ فقدَ صرَّحوا بكلِّ مَا اتّصلَ بِهذا البابِ مِن الأفعالِ، وَقَد وضعُوها جَميعًا تحتَ اسمٍ جامعٍ لَهَا، فَمِنهُم مَن عَنونَ لِها بِـ (كَانَ وأخواتها)، ومِنهم مَن جعلهَا تحتَ مفهومِ الأفعالِ الناسّخةِ للابتداءِ.

ومن مسائلِ هذا البابِ جوازُ التقديمِ والتأخيرِ بينَ اسمِ (كانَ) وخبرِها، وفي نصِّ سِيبويهِ: "وَإنْ شِئتَ قُلتَ: كانَ أخاكَ عَبدُ اللهِ، فقدَّمت وأخَّرتَ، كما فعلتَ ذلكَ في (ضَرَبَ)؛ لأنَّه فعلٌ مِثلُه، وحالُ التقديمِ والتأخيرِ فيهِ كحالِهِ في (ضَرَبَ) إلَّا أنَّ اسمَ الفاعلِ والمفعولِ فيهِ لشيءٍ واحدٍ" (سيبويه، الكتاب، 1989، 45/1)7، ما يدلُّ عَلَى ذلكَ؛ لمُشابهةِ (كانَ) وأخواتِها الأفعالَ، معَ اعتبارِ الفارقِ بينَها وبينَ الأفعالِ، مِن حيثُ كانَ الاسمُ والخبرُ في (كانَ) وأخواتِها لشيءٍ واحدٍ، أمَّا الأفعالُ في غيرِ هذا البابِ، فالفاعلُ والمفعولُ مُختلفانِ.

وذلك الذي صرَّح بهِ سيبويهِ من إجازةِ تقديمِ أخبارِ أفعالِ هذا البابِ على أسمائِه، غيرُ مطَّردٍ في (مازال، ومافتئَ، ومادامَ)، فهي مما "لا يجوزُ تقديمُ الأسماءِ على (ما) فِيهنَّ، وذلك أنَّ (ما) في (مازال، ومافتئَ، وما انفكَّ)، للنفي، ولا يجوزُ أن يعملَ ما بعدَها فيما قبلَها، فلا يجوزُ أن تقولَ: زيدًا مَا ضربَ عمرٌو، وأنت تُريدُ: ما ضربَ عمرٌو زيدًا"(السيرافي، شرح الكتاب، 2008، 299/1)8، وفسادُ ذلِكَ مِن جهةِ أنَّ (ما) النّافيةَ لا يتقدّمُها معمولُها، لمشابهتِها حروفَ الاستفهامِ في استحقاقِ الصدارةِ في الكلامِ، ولتلقّي العربِ بها القسمَ في النفي، كتلقِّيه بـ(إن) واللامِ في الإيجاب (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، 368/4)9.

والنصُّ على عدمِ جوازِ تقدُّمِ أخبارِ أفعالِ هذا البابِ المسبوقةِ بحرفِ النفي لنحاةِ البصرةِ، والفراءِ من نحاةِ الكوفةِ، وقد جاءَ عندَ ابنِ يعيشَ: "فأمَّا ما في أوَّلِه حرفُ نفيٍ...، فمذهبُ سيبويهِ والبصريينَ أنَّه لا يجوزُ تقديمُ أخبارِها عليهَا، فلا يُقالُ: قَائمًا مَازالَ زيدٌ، وإليه ذهبَ أبو زكريا يحيى بن زيادٍ الفراءِ" (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، 368/4)10، والذي ذهبَ إليهِ الكوفيونَ، ونسبَه السيرافيُّ إلَى ابنِ كيسانَ(السيرافي، شرح الكتاب، 2008،

11(299/1)، من الفسادِ بالمحلِّ المعلومِ؛ لِما تقدَّم في كلامِ ابنِ يعيشَ من مشابهةِ (ما) النافيةِ في ضرورةِ التقدُّمِ، أدواتِ الاستفهامِ.

والمُستخلَصُ، أنَّ تقديمَ أخبارِ هذا البابِ عَلَى أسمائِه جائزٌ مُطردٌ إلَّا فيما تقدَّمَه نفيٌ مِن أفعالِه كـ(مَازالَ، ومَافتئَ، ومَاانفكَّ) للعلّةِ المذكورةِ في الشّرحِ، وقَد خالفَ في ذلِكَ الكوفيونَ وبعضُ البصريينَ، فجوّزُوا تقديمَ أخبارِ مَا تقدَّمَه نفيٌ مِن أفعالِ هذا البابِ عَلَى أسمائِها، وهُو مِمّا يُشعِرُ بالفرقِ بينَ المذاهبِ النّحويةِ المُتقدّمةِ، فضلًا عَن الخلافِ بينَ المُتقدّمينَ والمُتأخرين.

ويتعرَّضُ سيبويهِ في كتَابِه لمسألةٍ أُخرَى في بابِ الأفعالِ الناقصةِ، مُنبّهًا فيها على جوازِ مجئ (كانَ) أو إحدَى أخواتِها تامَّةً، فيقولُ: "وقَد يكونُ لـ(كانَ) موضعٌ آخرَ يُقتَصَرُ علَى الفاعلِ فيهِ، فتقولُ: قد كانَ عبدُ اللهِ، أي: قد خُلِقَ عبدُ اللهِ، أي: وقعَ الأمرُ، وقد دامَ فُلانٌ، أي: ثبتَ...، وكمَا يكونُ أصبحَ وأمسَى مرةً بِمنزلةِ (كانَ)، ومرةً بمنزلةِ قولِك: اسْتيقَظُوا ونامُوا" (سيبويه، الكتاب، 1989، 12(46/1)، وهو مِمّا يَعرفُه دارِسُو عِلمِ النّحوِ فِي (كانَ)، غيرَ أنَّه قَد يخفَى جوازُ التّمامِ في غيرِها مِن أفعالِ هذا البابِ.

وقد علَّل ناظرُ الجيشِ تسميتَها بالناقصةِ أنَّها لا تكتفي بمرفوعِها، لا لأنَّها تدلُّ على زمنٍ دونَ حدثٍ؛ فالمشهورُ أنَّها دالَّةٌ على الزمنِ والحدثِ معًا (أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1998، 13(1153/3)؛ بل لأنَّها لا تقتصرُ في الإفادةِ بها على المرفوعِ (ناظر الجيش، شرح التسهيل،1428هـ، 14(1084/3)، وقد أبطلَ ناظرُ الجيشِ علَّةَ القائلين بأنَّ نقصانَ (كانَ) وأخواتِها راجعٌ إلَى عدمِ دلالتِها على الحدثِ، من عشرةِ أوجهٍ، نكتفي منها بأنَّ الأفعالَ لو كانت على صيغةٍ مُختصةٍ بزمانٍ مُعيَّنٍ، فإنَّه لا يمتازُ بعضُ تلك الأفعالِ من بعضٍ (ناظر الجيش، شرح التسهيل،1428هـ، 15(1084/3)، وذلك وجهٌ كافٍ في الحُكمِ بأنَّ نسبةَ النقصانِ إلَيها راجعةٌ إلَى عدمِ اكتفائِها بِمرفوعِها.

وتكونُ التامةُ بمعنَى (ثبتَ) وبمعنَى الأزليةِ، كالتي في قولِهم: كانَ اللهُ ولا شيءَ معَه (أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1998، 16(1153/3)، ويظهرُ الفرقُ بينَ (كانَ) التَّامةِ والناقصةِ في نظيرِ قولِك: "مَا أحسَنَ مَا كانَ زيدٌ ضَاحكًا، إن كانَ (كان) تامةً، ونصب (ضَاحكًا) على الحالِ" (أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1998، 17(2069/4)، ووجهُ تَمامِها هُنا أنَّها بِمعنًى (وقَعَ، أو حَصَلَ)، لأنَّها لو كانتِ النّاقصةَ لأُعرِبَ (ضَاحكًا) خَبرًا عنهَا، وهو مخالفٌ لمذهبِ البصريينَ، وقد أجازَه الفرَّاءُ من الكوفيينَ (أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1998، 2069/4) 18.

والمُستخلَصُ أنَّ ثَمَّةَ فروقًا اصطلاحيّةً بينَ ما تَقتَضِيه (كانَ) مِن اسمٍ وخبرٍ، عِندَ المُتأخّرين، وفاعلٍ ومفعولٍ عِندَ سِيبويهِ مِن المُتقدّمينَ، كَما تَظهرُ تلكَ الفروقُ في الحُكمِ

بتمامِ (كَانَ) وبعضِ أخواتِها، وَنقصانِها، فهي تَأتي تَامّةً كَما تَأتي نَاقصةً، وأنَّ نُقصانَها راجعٌ إلَى افتقارِ مرفوعِها إلَى منصوبٍ يَتمُّ بِه المعنَى، وتكملُ بِه الفائدةُ، وهو مذهبُ المتأخرينَ من النّحاةِ، وقَد خالفَ في ذلك بعضُهم، فَألزمَها النّقصانَ؛ لعدمِ دلالتِها عَلَى الحدثِ، وهو محجوجٌ بأدلّتِه التي سَاقَها ناظرُ الجّيشِ.

- **المسألةُ الثّانيةُ- فِي ظلالِ الخلافِ بينَ اللاحقِ والسّابقِ (الرضيُّ أنموذجًا):**

تعقَّبَ الرضيُّ في شرحِه علَى الكافيةِ ابنَ الحاجبِ، وردَّ عليهِ في الكثِيرِ من المسائلِ، غيرَ أنَّ الغايةَ الأصيلةَ لهُ كانت شرحَ الكافيةِ بتفصيلَ مُجملِها، وحلّ مُشكَلِها، وكِلاهما مَعدودٌ فِي جُملةِ أصحابِ المدرسةِ البغداديةِ (خضر موسى، النحو والنحاة، 2003، 156)19، ومن تتبُّعِه لابنِ الحاجبِ في بابِ البدلِ، ما صرَّح بهِ على تعريفِ ابنِ الحاجبِ للبدلِ بقولِه: "ولَا يطَّردُ مَا قالَهُ في نحوِ: جاءَني زيدٌ بل عمرو، فإنَّ المقصودَ هو الثَّاني، دونَ الأوَّلِ، معَ أنَّه عطفُ نَسَقٍ" (الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، 1975، 1073/1)20، وذلك الذي ذكرَه في تلك المسألةِ جاءَ تعقيبًا على تعريفِ ابنِ الحاجبِ للبدلِ بقولِه: "البدلُ: تابعٌ مقصُودٌ بِما نُسِبَ إلَى المتبوعِ دُونَه" (ابن الحاجب، الكافية، 2011، 31)21، من حيثُ دلَّ تعريفُ ابنِ الحاجبِ للبدلِ علَى شمولِ الحكمِ بقصدِ نسبةِ ما للمتبوعِ للتابعِ، علَى أنَّ تعبيرَه بـ(دونَه) من آخرِ التعريفِ مُخرجٌ لعطفِ النسقِ –كما في الشرحِ (الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، 1975، 1073/1)22_ وهو غيرُ مطَّردٌ في كلِّ عطفِ نسقٍ، لأنَّ منهُ، أي: من عطفِ النسقِ: جاءَني زيدٌ بَل عمرٌو، والمقصودُ الثاني وحدَه لا الأوَّل؛ لأنَّ (بل) تُفيدُ الإضرابَ عن الأوَّلِ بإثباتِ الحُكمِ للثَّاني (بدر الدين بن مالك، شرح الألفية، 2000، 383)23.

وهذا الذي ذكرَه الرضيُّ قاصرٌ عَن المرادِ، ولا يقومُ حُجّةً عَلى تَعريفِ ابنِ الحاجبِ للبدلِ، وإن كانَ العطفُ بـ(بل) مُفيدًا للإضرابِ عن الأوَّلِ بإثباتِ الحُكمِ للثاني، فإنَّ قصدَ التابعِ والمتبوعِ بنسبةِ الحكمِ إليهما قائمةٌ؛ "لأنَّ متبوعَه مقصودٌ ابتداءً، ثُمَّ بدَا لهُ، فأعرضَ عنهُ وقصدَ المعطوفَ، فكلاهما مقصودانِ بِهذا المعنَى" (نور الدين ملّا جامي، الفوائد الضيائية،2015، ص348)24، وبذلك يخرجُ العطفُ بـ(بل) عن محترزاتِ حدِّ البدلِ، كما خرجَ عمومُ عطفِ النَّسقِ عنهُ بقولِ ابنِ الحاجبِ (دونَه).

ومِن مسائلِ الكافيةِ التي تعرَّضَ لهَا الرضيُّ متعقِّبًا فيهَا ابنَ الحاجبِ، مسألةُ التفرقةِ بينَ البيانِ والبدلِ، إذ إنَّه يرَى أنَّ كلَّ بيانٍ بدلٌ والعكسَ، وهو بِذلك يُخالفُ النحاةَ فيما ثبتَ عنهُم من التفرقةِ بينَ عطفِ البيانِ والبدلِ من وجوهٍ متفرقةٍ، وفي مواضعَ معلومةٍ من أبوابِ النَّحوِ، وينصُّ على تلك المخالفةِ بقولِه: "أقولُ: وأنَا إلَى الآنَ لم يظهر لي فرقٌ جَليٌّ بينَ بدلِ الكلِّ من الكلِّ وبينَ عطفِ البيانِ، بل ما أرى عطفَ البيانِ إلَّا البدلَ،

كما هو ظاهرُ كلامِ سيبويه، فإنَّه لم يذكر عطفَ البيانِ، بل قالَ: أمَّا بدلُ المعرفةِ من النكرةِ، فنحوُ: مررتُ برجلٍ عبدِ اللهِ، كأنَّه قيلَ: بِمَن مررتَ؟ أو ظنَّ أنَّه يُقالُ له ذلك (سيبويه، الكتاب، 1989، 10/2)25، فأبدلَ مكانَه ما هو أعرفُ منهُ" (الرضي الإستراباذي، 1975، 1073/1)26، وذلكَ الذي فَهِمَهُ الرضيُّ مِن عبارةِ سيبويهِ في الكتابِ، إنَّما هو ظاهرُ الكلامِ، أمَّا عن حقيقةِ مذهبِ سيبويهِ فتظهرُ بصورةٍ جليّةٍ في تصريحِه بالعطفِ في مواضعَ من كتابِه، دونَ ذكرِ كلمةِ (البيانِ)، واشتمالُ عبارةِ سيبويهِ عَلى كلمةِ العطفِ دونَ نعتِها بـ(البيانِ)، معَ انتفاءِ وجودِ الحرفِ العاطفِ تُؤكّدُ إرادةَ عطفِ البيانِ، حتّى ولو لَم يُصرّح بذلك.

ومن المواضعِ التي جاءَت في الكتابِ دالَّةً على إرادةِ سيبويهِ عطفَ البيانِ من غيرِ تصريحٍ بذلك، قولُه: "ونظيرُه في الأسماءِ: مررتُ بِرَجلٍ عَبدِ اللهِ، فأرادَ أن يُفسّرَ الإتيانَ بالإلمامِ، كما فُسّر الاسمُ الأوَّلُ بالاسمِ الآخرِ" (سيبويه، الكِتاب، 1989، 86/3)27، وتعبيرُه بالتفسيرِ مُحيلٌ هنا على إرادةِ عطفِ البيانِ لا البدلِ؛ لأنَّ عطفَ البيانِ يقعُ في الكلامِ تفسيرًا للمُبَيَّنِ، أمَّا البدلُ فالمقصودُ بالحكمِ فيهِ الثاني، ومن ثَمَّ لا يقعُ البدَلُ تفسيرًا للبدلِ، ومن تلك المواضعِ أيضًا ما نصَّ عليهِ بقولِه: "أرأيتَ قولَ العربِ: يَا أخَانَا زيدًا أقْبِلْ، قالَ: عطفوهُ علَى ذلك المنصوبِ، فصارَ نصبًا مثلَه" (سيبويه، الكتاب، 1989، 184/2-185)28، فهذا الذي ذكرَه مِن كونِ (زَيدًا) عَطفًا عَلَى (أخانَا) لَا يجوزُ القولُ فيهِ أنَّهُ أرادَ البَدلَ؛ لأنَّ التّعبيرَ بالعطفِ منافٍ لهُ، وعدمُ وجودِ الحرفِ العاطفِ يَعني إرادةَ البيانِ، ومِن ثَمَّ ينتقضُ قولُ الرضيِّ بعدمِ وجودِ فروقٍ بينَ البيانِ والبدلِ.

والمُستخلَصُ أنَّ اختلافَ الرضيِّ معَ ابنِ الحاجبِ حولَ تباينِ البدلِ وعطفِ البيانِ مِن عدمِه، لَا وجهَ لهُ؛ لِمَا تقرَّرَ منِ الفروقِ الظّاهرةِ بينَهما في كُتبِ النّحويينَ فِي كَثيرٍ من أحوالِهما، وقَد ثَبتَ ذلِكَ بالدّليلِ والتّمثيلِ، فابنُ الحاجبِ في كلِّ مَا صرَّحَ بِه تابعٌ لِمذاهبِ النّحاةِ القدامَى، وهو الوجهُ الصّائبُ مِن وجهَي القّولِ في المسألتَين، أمّا الرضيُّ فقَد اقتصرَ في المسألةِ عَلَى التّحقيقِ العقليِّ المُستندِ إلَى القياسِ.

ومِن تَحقيقاتِ الرّضيِّ في بَابِ البَدلِ، مَا نصَّ عليهِ بقولِه: "والجوابُ أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ المقصودَ بالنسبةِ في بدلِ الكلِّ من الكلِّ هو الثاني فقط، ولا في سائرِ الأبدالِ إلَّا الغلطَ، فإنَّ كونَ الثاني فيهِ هو المقصودُ بها دونَ الأوَّلِ ظاهرٌ، وإنَّما قُلنا ذلك؛ لأنَّ الأوَّلَ في الأبدالِ الثَّلاثةِ منسوبٌ إليهِ في الظاهرِ، ولا بدَّ أن يكونَ في ذِكرِه فائدةٌ لَم تحصُل لَو لم يُذكَر" (الرضي، شرح الكافية، 1975، 1075/1)29، والحقُّ أنّ مَا ذهبَ إلَيهِ الرضيُّ مِمَا يَسترعي النّظرَ، ويستوجبُ الاحتكامَ إلَى الصَنعةِ النّحويةِ والبلاغيةِ معًا، فإنَّ الكلامَ الذي يَخلُو

مِن فائدةٍ يُعدُّ لغوًا، وكونُ الأبدالِ الثّلاثةِ قَد ورَدَت في القُرآنِ يُبرّئها مِن هذا (الرضي، شرح الكافية، 1975، 1075/1)30.

وقد خالفَ كثيرٌ من النحويينَ ذلكَ، بإقرارِ كونِ المقصودِ بالحُكمِ الإعرابيّ هو الثّاني (بدر الدين بن مالك، شرح الألفية، 2000، 319)31، وهو مذهبٌ لكثيرٍ من النُّحاةِ، لاسيّما القُدامَى منهم، واقتصرَ منهُ الخوارزميُّ على ما يتَّضحُ بهِ الفرقُ بينَ ما يكونُ المقصودُ بِالحكمِ فيهِ الثاني، وما يشتركُ في قصدِ الحكمِ فيهِ كلٌّ مِنَ البدلِ والمبدَلِ منهُ معًا، فقالَ: "المقصودُ في بابِ البدَلِ هو الثَّاني، أمَّا في بابِ بدلِ المِثلِ؛ فلأنَّ الأوَّل قد اشتملَ علَى ما اشتملَ عليهِ الثاني، لكن لا بدَّ من أن يكونَ في الثاني فضلُ تبيينٍ لا يكونُ في الأولِ" (صدر الأفاضل الخوارزمي، التخمير، 1990، 117/2)32، وفي كلامِ الخوارزميّ مِنَ التّفصيلِ هُنا مَا ليسَ في كلامِ الرضيّ؛ لأنَّه وإن قالَ بقولِه في مسألةِ التداخلِ المعنويّ بينَ البَدلِ والمُبدلِ منهُ إلَّا أنَّه اَقتصَر في نَصِّه عَلَى بدلِ المثلِ.

وفي كلامِ الخوارزميّ ما يستندُ إلَى دليلٍ قويٍّ من كلامِ ابنِ الحاجبِ في شرحِه على المُفصَّلِ، إذ يقولُ: "البدلُ هو المبدلُ منهُ إذا كانَ بدلَ الكلِّ من الكلِ" (ابن الحاجب، الإيضاح، 1425 ه، 440/1)33، وهو إنّما يُريدُ أنّ المقصودَ بالحُكمِ فِي بابِ البَدلِ عَلَى التّفصيلِ، فإن كَانَ بَدلَ الكلِّ من الكلِّ، فكلاهما مقصودٌ بِالحُكمِ، البدلِ والمُبدَلِ منهُ؛ لأنّهما واحدٌ في المعنَى، أمّا إن كَانَ بدلَ بعضٍ، أو غلطٍ، أو نسيانٍ، فَالمقصودُ بالحُكمِ هو الثّاني دُونَ الأوّلِ، ومذهبُ الرضيّ مُخالفٌ لكلامِ ابنِ الحاجبِ فِي ذلك، ومرجعُ المخالفةِ إلَى اعتمادِ الرضيّ عَلَى التّحقيقاتِ العقليةِ أكثرَ من مُجاراةِ قُدامَى النّحويينَ على آرائِهم في كَثيرٍ من المسائلِ.

والمُستخلَصُ، أنَّ المقصودَ بالحُكمِ في بابِ البَدلِ هو الثّاني عَلَى رأي أكثرِ النّحويينَ، وهو مَا نصَّ عَليهِ المُتقدّمونَ ومِنهم سيبويه، وقَد خالفَ الرضيُّ في ذلِكَ، إلّا فِي بدلِ الغَلطِ، فهو مُجارٍ للنّحويينَ فيهِ، عَلى نسبةِ الحُكمِ إلَى الثّاني دُونَ الأوّلِ، وحُجّتُه في نبذِ المشهورِ من قولِ النّحويينَ أنَّه لو كانَ المقصودُ بِالحُكمِ الثّاني، لصَارَ الأولُ لَغوًا لا فائدةَ منهُ، وهو غيرُ مقبولٍ؛ لأنفَةِ فصحاءِ العربِ مِن الحشوِ في الكلامِ.

المسألَةُ الثّالثةُ- من تحقيقاتِ شيخِ النّحاةِ المُتأخّرين (ابنِ مالكٍ):

وَمِنها نستجلِي الكثيرَ مِن الآراءِ النّحويةِ الاتّفاقيةِ والخلافيةِ بينَ جمهورِ النّحاةِ فِي العُصُرِ الأُولَى، والمُتأخّرةِ، وذلِك من خلالِ شَرحِ تَسهيلِ الفوائدِ وتكميلِ المَقاصدِ، لابنِ مالكٍ، إذ نَقِفُ عَلى طائفةٍ من تلكَ الآراءِ في شَرحِه عَلى الأحرفِ النّاصبةِ للاسمِ الرّافعةِ للخبرِ، ومن مسائلِه المشابهةُ بينَ أحرفِ هذا البابِ و(كانَ) في النقصِ والنسخِ، ويأتي

قولُ ابنِ مالكٍ: "بابُ الأحرفِ الناصبةِ الاسمِ الرافعةِ الخبرِ...، ولهنَّ شبهٌ بِـ(كانَ) الناقصةِ في لزومِ المبتدأ والخبرِ، والاستغناءِ بِهما، فعَمِلَت عَملَها معكوسًا؛ ليكونَ معهنَّ كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ، تنبيهًا على الفرعيةِ" (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990، 5/2)34، متضمّنًا في طيَّاتِه عدَّةَ مسائلَ فرعيةٍ، وذلك على وفقِ ترتيبِ قولِه:

أوَّلًا: مشابهةُ (إنَّ) وأخواتِها، لـ(كانَ) وأخواتِها في النقصانِ

ثانيًا: دخولُ (إنّ) وأخواتِها علَى جملةِ المبتدأ والخبرِ

ثالثًا: فرعيةُ (إنَّ) وأخواتِها علَى (كانَ) وأخواتِها

أمَّا الأوَّلُ، فَوجهُ المشابهةِ بينَ (إنَّ) و(كانَ) وأخواتِهما، أنَّ كلًّا منها ناقصةٌ، وَمعنَى النّقصانِ في هذه الحروفِ: عَدمُ الاستغناءِ بالاسمِ عَن الخبرِ؛ لأنَّها تدخلُ عَلى الجُملةِ الاسميةِ بتمامِها، **ورُكناهَا**: المُسندُ والمُسندُ إليهِ، وهما مِمّا لَا يستغني أحدُهما عَن الآخرِ، إذ لَا تتمُّ الفائدةُ إلَّا بِهما مَعًا، وهو مِمّا تابعَ فيهِ ابنُ مالكٍ سيبويهِ، ولَم يَقِف عَليهِ النّحويونَ المُتأخرونَ إلّا فِي كلامِ ابنِ مالكٍ (سيبويه، الكتاب، 1989، 2/131-132)35.

ومن وجوهِ التشابهِ أيضًا بينَ (إنّ) وأخواتِها، و(كانَ) وأخواتِها، أنَّهما ناسختانِ، وهو مِمّا لَم يُصرّح بِه ابنُ مالكٍ في نصّه الآنفِ، ولَا في أبياتِ ألفيّتِه، إلَّا ضِمنًا عِندَ كلامِه عَلَى عَملِ (كانَ)، فقالَ (ابن مالك، الخلاصة الألفية، 2021، 144)36:

تَرْفعُ (كانَ) المبتَدَا اسْمًا والخَبَرْ ** تَنصِبُهُ كـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)

ومعنَى النسُخِ: أنّها "تَدخُلُ على المبتدأ والخبرِ، فيتنسخُ حُكمَ الابتداءِ إلَى أحكامٍ أُخرَى" (ابن مالك، المقاصد الشافية، 2007، 2/136)37، ويظهرُ ذلِكَ ضِمنَ تَمثيلِه بـ(كَانَ سَيِّدًا عُمرُ)، فَلو كانَ حُكمُ الابتداءِ باقيًا عَلى حالِه، لمَا تغيَّرَ حُكمُ الرّفعِ في المبتدأ والخبرِ.

وأمَّا عن الثاني: فإنَّ (إنَّ) وأخواتِها حروفٌ تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ "فتنصب المبتدا ويُسمَّى اسمها، وترفعُ الخبرَ، ويُسمَّى خبرَها" (ابن هشام، أوضح المسالك، 2000، 1/313)38، وذلكَ يَعنِي أنَّ هذه الحروفَ المشبّهاتِ بالفعلِ، تعملُ عملَه مُنعكسًا، فتنصبُ الاسمَ عَلَ التّشبيهِ بالمفعولِ، وترفعُ الخبرَ عَلَى التشبيهِ بالفاعلِ، غيرَ أنَّها لَا تَنفكُّ عَن الدّخولِ عَلَ الجُملةِ الاسميةِ، وهو مِن تَحقيقاتِ سيبويهِ في الكِتابِ نقلًا عن الخليلِ بنِ أحمد (سيبويه، الكتاب، 1989، 2/131)39.

وأمَّا عن الثَّالثِ: فتفرَّعُ (إنَّ) وأخواتُها على (كانَ)؛ لأنَّ (كانَ) تعملُ بالأصالةِ؛ لأنَّها أفعالٌ، وإن كانت كذلك، فهي لا تخلُو مِن عملٍ بالفرعيّةِ على الأفعالِ التَّامةِ، من حيثُ إنَّها "ضعُفَت عَن بابِ الأفعالِ" (ابن الحاجب، الإيضاح، 1425 هـ، 1/445)40، ولو كانَ هذا حالُ الفعلِ، ففرعيةُ الحرفِ فِي العملِ أولَى، - والحروفُ كماَ هُوَ مُقررٌ في عِلمِ النّحوِ – لا

يَعملُ إلَّا إذا اختصَّ (ان يعيش، شرح المفصل، 2001، 144/5)41، وقَد اختصَّت (إنَّ) وأخواتِها بدخولِها عَلَى الجملةِ الاسميةِ ذاتِ المبتدأِ والخبرِ.

وقَد نَتجَ عَن هذه الفرعيةِ المخالفةُ بينَ (إنَّ) و(كانَ) واخواتِهما في الحُكمِ الإعرابيّ، فجُعِلَ الأصلُ جَاريًا عَلَى الأصلِ، والفرعُ جاريًا عَلَى الفرعِ، فارتفعَ ما بعدَ (كانَ)، وانتصبَ تَاليهِ عَلَى الأصلِ في بابِ الأفعال، وانتصبَ مَا بعدَ (إنَّ) وارتفعَ تاليهِ، وهو مَا صرَّح بِه ابنُ مالكٍ في بابِ (إنَّ) وأخواتِها، على التّشبيهِ بالفعلِ والمفعولِ عَلى جهةِ التّقديم والتأخيرِ بينهما42، غيرَ أنَّ الخوارزمي نقضَ هذه العلَّةَ وردَّهَا على ابنِ مالكٍ، فقالَ: "هذه الحروفُ مُشبهةٌ بالفعلِ...، لا جرمَ أنَّ منصوبَها مُلحقٌ بالمفعولِ، ومرفوعَها مُلحقٌ بالفاعلِ، وهذه علَّةٌ مُسترذلةٌ، ورذالتُها ظاهرةٌ" (الخوارزمي، التخمير، 1990، 281/1)43، ولعلَّه يعنِي باسترذالِ تلكَ العلّةِ، اختلافُ جُملةِ الفعلِ عَن جُملةِ الاسمِ، لاستقلالِ كلٍّ منهما بخصائصِه، ولكونِ (إنَّ) حرفٌ عاملٌ بالفرعيةِ لا بالأصالةِ.

والمُستخلَصُ أنَّ ابنَ مالكٍ لَم يُعيّن في شرحِ التّسهيلِ مَفهومَ النّسخِ والنقصانِ؛ استغناءً بِالشّاهدِ عَن التّصريحِ، أو اعتمادًا عَلى ما جاءَ في كلامِ غيرِه مِن النّحويينَ المُتقدّمينَ حَولَ ذلِكَ، وهو فِي ذلِكَ تبعٌ لسيبويهِ الذي لَم يُصرّح بِمعنَى النقصانِ والنّسخِ، وَما قَدَّمَ بِه في بابِ (كانَ) وأخواتِها مِمَا يُغنِي عَن إعادتِه معَ (إنَّ) وَأخواتِها.

ومن آراءِ ابنِ مالكٍ في التسهيلِ إشارتُه إلَى أنَّ الحروفَ الناصبةَ للاسمِ الرافعةَ للخبرِ خمسةٌ لا سِتَّةٌ، وقد نصَّ على ذلك بقولِه: "اعتبارُ الأصلِ يَقتضي كونَ أحرفِ هذا البابِ خمسةً لا سِتةً، كما يقولُ أكثرُ المُصنّفينَ، ويُكملونَ السِّتةَ بـ(أنَّ) المفنوحةَ، ولا حاجةَ إلَى ذلك" (ابن مالك، شرح التسهيل، 1990، 5/2)44، وهذا الذي نصَّ عليهِ هو عينُه ما ذهبَ إليهِ سيبويهِ في كِتابِه، فقالَ: "هذا بابُ الحروفِ الخمسةِ التي تعملُ فيما بعدَها كعملِ الفعلِ فيما بعدَه" (سيبويه، الكتاب، 1989، 131/1)45، عَلى أن تكونَ (أنَّ) المفتوحةَ الهمزة فرعًا على المكسورةِ، وليستْ أصلًا قائمًا برأسِه، وهو مذهبُ المبردِ أيضًا، ويدلُّنا قولُه: "هذَا بابُ الأحرفِ الخمسةِ المُشبَّهةِ بالأفعالِ، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، ولَيتَ، ولعلَّ" (المبرد، المقتضب، 2003، 107/4)46، على أنَّه لم يَعتَدَّ بـ(أنَّ) الناصبةَ المفتوحةَ، لاعتبارِها فرعًا على المكسورةِ، فبالِنّظرِ إلَى عِدّةِ مَا جاءَ بِه فِي عنونتِه لهذا البابِ نَجِدُ أنَّهَا سِتّةُ حروفٍ، غيرَ أنَّه قدَّمَ بِأنَّها خمسةٌ، وذلِكَ يعنِي إقرارَه بِأنَّ المفتوحةَ فرعٌ عَلى المكسورةِ، وهو مذهبُ اقُدامىَ.

وقد اقتصرَ ابنُ مالك في التسهيلِ وشرحِه علَى أنَّ المفتوحةَ فرعٌ على المكسورةِ، غيرَ أنَّه صرَّح في شرحِه على الكافيةِ الشافيةِ بالرأي المخالفِ، فقالَ: "وهي سِتَّةٌ إذا

ذكرت (أنَّ)، وخمسةٌ إذا استُغنِيَ بـ(إنَّ) كما فعلَ سيبويهِ" (ابن مالك، شرح الكافية، 1982، 471/1)47، ولا يَعني تصريحُه في الكافيةِ الشّافيةِ بالرّأي المُخالفِ نقضَه لمذهبِه في شرحِ التّسهيلِ؛ لأنَّ إيرادَه للرّأيينِ في الكافيةِ الشّافيةِ مِن قبيلِ الجمعِ بينَ المذاهبِ، لا مِن بابِ التأييدِ.

ووفقَ ما تقدَّمَ من تفريعِ (أنَّ) المفتوحةَ على (إنَّ) المكسورةِ، كانَ ينبغي القولُ بفرعيةِ (كَأنَّ) على القولِ القائلِ بأنَّها مُركَّبةٌ من كافِ التشبيهِ و(أنَّ) النَّاصبةَ خالد الأزهري، شرح التوضيح، 1421ه، 294/1)48، وقد أجابَ ابنُ مالكٍ عن هذا بقولِه: "فالجوابُ: أنَّ أصلَ (كَأنَّ) منسوخٌ؛ لاستغناءِ الكافِ عن مُتعلِّقٍ بهِ، بخلافِ (أنَّ) فليسَ أصلُها منسوخًا" (ابن مالك، شرح التسهيل، 6/2)49، أي: أنَّ الكافَ المفيدةَ للتَّشبيهِ لا تتعلَّقُ بدخولِها علَى (أنَّ) الناصبةَ المفتوحةَ الهمزة؛ لصيرورتِهما شيئًا واحدًا، والكافُ "قبلَ التقديمِ والتَّركيبِ كانت مُتعلِّقةً بِمحذوفٍ علَى الأصحِّ" (خالد الأزهري، شرح التوضيح، 1421 ه، 294/1)50، مِن حيثُ جعلَ لهَا التّركيبُ اختصاصًا لَم يَكُن لها قبلَه.

والمُستخلصُ أنَّ الأصلَ الذي تَقتضيهِ الصّنعةُ – كَما هُوَ ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ – أنْ تكونَ حروفُ ذلك البابِ خمسةً لا سِتّةً، على اعتبارِ أنَّ (أنَّ) الناصبةَ المفتوحةَ فرعٌ عَلى المكسورةِ، وهو المشهورُ مِن كلامِ سيبويه في هذا.

ومن مسائلِ هذا البابِ أيضًا، ما نصَّ عليهِ ابنُ مالكٍ بقولِه: "وكونُ (ليتَ) للتمنِّي، و(لعلَّ) للترجِّي ظاهرٌ، والفرقُ بينَهما أنَّ التمنِّي يكونُ في الممكنِ وغيرِ المُمكنِ، والرجاءُ لَا يكونُ إلَّا في المُمكنِ" (ابن مالك، شرح التسهيل، 7/2)51، ولا غرْوَ في أنَّ التفرقةَ بينَ (لَيتَ، ولَعلَّ) مِن حيثُ المعنَى هُنا فِي هذا البابِ، ضرورةٌ، وإن لَم يَكُن لذلك اتّصالٌ بِالصّنعةِ الإعرابيةِ؛ لقُربِ مأخذِ كلٍّ من (لَيتَ، ولَعلَّ)، عَلَى الوجهِ الذي يَجعلُ المُتكلِّمَ يَحملُ إحداهُما عَلى الأخرَى في الخِطابِ.

ويُورِدُ ابنُ مالكٍ هُنا في شرحِه عَلَ التّسهيلِ معانيَ كثيرةً لـ(لَيتَ)، في غيرِ معناهَا الأصيلِ، وهو التمنّي، ومِن بينِ تَلك المعانِي: الإشفاقُ، والاستفهامُ، والتَّعليلُ، وقد أيَّده في ذلك الأشمونيُّ في شرحِه على الألفيةِ، فقالَ: "ومعنَى (ليتَ) التمنِّي... والإشفاق... والتعليل، والاستفهام" (الأشموني، شرح الألفية، 1998، 297/1)52، ولم يتعقَّبه في شيءٍ من ذلك، وفي الصّبانِ أنَّها تكونُ لِمَا ذكرَه كلٌّ مِن ابنِ مالكٍ مِن المعاني، وأقرَّهُ عَليهِ الأشمونيُّ في شَرحِه عَلَى الألفيةِ، غيرَ أنَّه يَجعلُ التمنّي مَعنًى أصيلًا يرجعُ إليهِ سائرُ تلكَ المعاني، فهي عندَه معانٍ فرعيةٌ يقضي بِها السّياقُ (الصبان، حاشية الصبان على الأشموني، 1997، 399/1-400)53.

والمُستخلصُ، أنَّ هنالكَ فرقًا ظاهرًا بينَ كلٍّ مِن (لَيتَ، ولَعلَّ)، مِن حيثُ كانَ الرّجاءُ لِمَا هو مُتوقّعٌ، والتمنّي لِغيرِ المرجوّ، عَلَى أنَّ (لَيت) قَد ـاتي في الكلامِ لمَعانٍ أُخرَى يُتحاكَمُ فيها إلَى السياقِ الواردةِ فيهِ.

(المُبحثُ الثّانِي) ـ المَسائلُ الصّرفيةُ فِي ضَوءِ اختلافِ الأوائلِ والمُتَأخّرين

- **بينَ ابن جنّي وشُرّاحُ التّصريفِ المُتأخرينَ**

تُلتمَسُ عِللُ التّصريفِ فِي بِناءِ الكَلِمةِ معَ مُراعاةِ الأصُولِ ومَا يَطرأُ عَليهَا، وذلك أصلٌ معروفٌ عِندَ الصّرفيينَ، ومن وجُوهِ تصريفِ الكلمةِ ضرورةُ مراعاةِ عدمِ اجتماعِ عِلَّتينِ فِيها؛ فإنَّ في اجتماعِ إعلالٍ بالحذفِ وآخرَ بالقلبِ في كلمةٍ واحدةٍ، ممَّا يُخلُّ بِبنائِها، ويُعدُّ إجحافًا لها (ابن يعيش، شرح المفل، 2001، 505/5)54، وقد اجتمعَ في مثلِ (حَييتُ، وعَييتُ)، و(أَحْيَيتُ، وَأَعْيَيتُ) ضربانِ من ضُروبِ الإعلالِ، الأوَّلُ: ما كانَ يجبُ فيهِ من حذفِ العَينِ؛ لأنَّها حرفُ عِلَّةٍ، وهي الياءُ الأُولَى، والثَّاني: ما كانَ يَجبُ فيهِ من قَلبِ اللامِ، وهي الياءُ الثانيةُ، غيرَ أنَّهم، أي: العربُ لَم يُعِلُّو عَينَ (حَيِيَ، وعَيِيَ) بحذفِها على صُورةِ الحذفِ الذي لحقَ (بِعتُ، وسِرتُ)؛ لكي لا تجتمعَ عِلَّتانِ في الكلمةِ.

وقد فسَّرَ ابنُ جنّي في المنصفِ ذلكَ بقولِه: "اعْلَم أنَّ المُضاعفَ مِن هذا تَجري لامُه مجرَى لَامِ (رَميتُ)، وتكونُ عينُه تصحُّ ولَا تُعلُّ، ولا تجرِي مجرَى عينِ (بِعتُ، وسِرتُ)؛ لأنَّ اللامَ من هذا مُعتلَّةٌ، فلو أعلُّوا العينَ جمعُوا عَليهِ عِلَّتَينِ، فأخرجُوا العَينَ علَى الأصلِ لِذلِك" (ابن جني، المنصف 1954، 187/2)55، فالتَمسَ أسبابَ عدمِ الإعلالِ في عدمِ جمعِ عِلّتين عَلى الكلمةِ، ومَثَّلَ بِمَا أعلُّوه بِـ(بِعتُ، وسِرْتُ)؛ لأنَّهما مُعلَّيْنِ بحذفِ اليّاءِ الّتي هِي عَينُ الكلمةِ؛ لأنَّ أصلَ (بِعتُ): بِيعْتُ، وأصلُ (سِرتُ): سِيرْتُ، فـ"نقلُوا كسرةَ لياءِ إلى الباءِ، وسكَّنُوا الياءَ، كما سكَّنوها في (باعَ) ثُمَّ حذفوا الياءَ لاجتماعِ الساكنَينِ" (السيرافي، شرح الكتاب، 2008، 230/5)56، لأنَّهما مِن الفعلِ الثّلاثيّ بَيَعَ، وسَيَر.

وذلكَ الذي نصَّ عليهِ ابنُ جنّي هو نفسُهُ نصُّ قولِ سيبويهِ في الكتابِ: "عييتُ، وحَييتُ، وأَحييتُ، واعلَمْ أنَّ آخرَ المضاعَفِ من بناتِ الياءِ يَجري مجرَى ما ليسَ فيهِ تضعيفٌ من بناتِ الياءِ، ولا تجعله بِمنزلةِ المضاعفِ من غيرِ الياءِ؛ لأنَّها إذا كانت وحدَها لامًا لم تَكن بِمنزلةِ اللامِ من غيرِ الياءِ" (سيبويه، الكتاب، 1989، 395/4)57، وكانَ مُقتضَى القاعدةِ أن يُدغمَ الياءُ الثانيةِ في الأولَى؛ لأنَّهما من جنسٍ واحدٍ، غيرَ أنَّهما لم يُدغمَا؛ لأنَّ الياءَ الثانيةَ من (حَيِيَ، وعَيِيَ) تنقلبُ ألفًا في: يحيَا، ويعيَا، وكونُ الألفِ غيرُ لازمةٍ لم يلزم الإدغامُ فيهما (السيرافي، شرح الكتاب، 2008، 314/5)58.

وقد أضافَ ابنُ جنّي علَّةً أخرَى إلَى تلك التي صرَّح بها السيرافيُّ في عدمِ لزومِ الإدغامِ في (حَيِيَ، وعَيِيَ)، فقالَ: "وإنَّما حسُنَ الإظهارُ في (حُيِيَ، وأُحْيِيَ)، ولَم يجرِ مجرَى (شُدَّ، وَأُجِنَّ)؛ لأنَّ اللامَ من (حُيِيَ وأُحْيِيَ) لا تلزمُها الحركةُ، ألَا تراهَا تسكنُ في موضعِ الرفعِ، نحو قولِك: هو يَحيا، وتُحذَفُ في الجزمِ، نحو قولِك: لَم يَحيَ" (ابن جني، المنصف، 1954، 188/2)59، إذ يَجعلُ عدمَ لزومِ الألفِ بِسببِ الجزمِ مِن (لَم يَحيَ) سببًا فِي عدمِ الإدغامِ، مُضافًا إلَى ذلِكَ عدمُ لزومِ الحركةِ في آخرِه، فلمَّا كانتَ الحركةُ غيرُ لازمةٍ، أدّى ذلِكَ إلَى اختلافِ المِثلَينِ، مِمّا يزولُ معَه سببُ الإدغامِ.

وتلك العلَّةُ الأخيرةُ هي التي حملَتِ ابنَ يعيشَ على القولِ بعدمِ جوازِ قلبِ الياءِ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، كما هو الحالُ في نحو: سارَ وباعَ، وكانَ الأصلُ المطَّردُ يقتضي أن يُقالَ: حَايَ، وعَايَ، ولكنَّهم حادوا عن ذلك؛ لسببين: الأَوَّلُ: أنَّ الياءَ الأُولَى متبوعةٌ بمُعتلٍّ أيضًا، وهي الياءُ الثانيةُ، والآخرُ: أنَّ لامَ الفعلِ (حَيِيَ، وعَيِيَ) تنقلبُ ألفًا غيرَ لازمةٍ في المضارعِ، وتُحذفُ عندَ الجزمِ، فيقالُ: لَم يَحْيَ، ولَم يَعْيَ، ومع زوالِ موجبِ قلبِ لامِ الفعلِ ألفًا في الماضي، أجرَوه مجراهُ في المضارعِ؛ لتطردَ القاعدةُ (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، 505/5)60.

والمُستخلَصُ مِن المسألةِ: أنَّ مَا كانَ عَلَى صورةِ (حَييتُ، وعَييتُ) لَم يَجُز فِيهِ الإعلالُ بالحذفِ، كَما جازَ في (سِرتُ، وبِعتُ)؛ لعدمِ المُشاكلةِ بينَهما، ذلكَ أنَّهم لو حذفوا إحدَى اليائين، وأعلُّوا الأُخرَى بِقلبِها ألفًا، لَكانَ ذلِكَ إجحافًا بالكلمةِ، كَما لَا يَجوزُ الإدغامُ في اليائين مِن (حَييتُ، وعَييتُ)؛ لأنَّهما وإن كانَا مثلَينِ، فإنَّ الياءَ الثانيةَ تُقلَبُ ألِفًا في المضارعِ، فيُقالُ: يَحيَا، ويَعيَا، وَلا تَلزمُ تلكَ الألفُ فِي حالِ الجزمِ، فَيُقالُ: لَم يَحيَ، ولَم يَعْيَ، وانقلابُها في المضارعِ، وعدمُ لزومِها مانعٌ مِن الإدغامِ.

- **آراءُ المُتقدّمِينَ والمُتأخّرين (بينَ الإجمالِ والتّفصيلِ)**

ويقعُ الحذفُ في كلامِ العربِ على ضربينِ: أحدُهما: حذفٌ قياسيٌّ، والآخرُ: حذفٌ غيرُ قياسيٍّ، ويُشيرُ ابنِ يعيشَ في شرحِه على تصريفِ ملوكي إلى ذلك، ومن الحذفِ القياسيِّ ما نصَّ عليهِ بقولِه: "متى كانت الواوُ فاءَ الفعلِ، وكانَ ماضيهش (فَعَلَ)، ومُضارعُه (يَفعِل) ففاؤه التي هي واوٌ محذوفةٌ؛ لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ، وذلك قولُك: وعدَ، ووزنَ، ووردَ، ثُمَّ تقولُ: يَعِدُ، ويزِنُ، ويَرِدُ، وأصلُه: يَوعِدُ، ويَوزِنُ، ويَورِدُ" (ابن يعيش، شرح الملوكي، 1973، 333)61، والعلَّة في حذفِ الواوِ مِمّا كَانَ عَلَى زِنةِ (فَعَلَ يَفعِلُ) وقوعُ الواوِ بينَ عدوَّتَيها: الياءِ والكسرةِ (ابن يعيش، تصريف ملوكي، 1973، 333)62.

ولا يجوزُ ردُّ تلك الواوِ المحذوفةِ إلَّا في المصدرِ من (وعَدَ) فيُقالُ: وعْدًا، ويُمكنُ التعويضُ من تلك الواوِ هَاءً في آخرِ الكلمةِ، فيقالُ: عِدةً، ويترتَّبُ على ذلكَ القولُ بعدمِ جوازِ الجمعِ بينَ العوضِ والمعوضِ منهُ، فلا يُقالُ: وعدةً، وعدمُ جوازِ حذفِ الهاءِ إلَّا بعدَ ردِّ الواوِ، فلا يُقالُ: عِدَ، بل يُقالَ: وعدًا، وخالفَ الفرَّاءُ في ذلكَ، فذهبَ إلَى أنَّه يجوزُ حذفُها؛ لأجلِ الإضافةِ، وأنشدَ:

..... ** وأخلفُوكَ عِدَ الأمرِ الَّذِي وَعَدُوا" (أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1998، 63(240/1.

وقد علَّل ابنُ يعيشَ سببَ حذفِ الواوِ الواقعةِ بينَ الياءِ والكسرةِ في نظيرِ: وعَد، وولدَ؛ بـ"أنَّ الواوَ مُستثقلةٌ، وقد امتنفها ثقيلَانِ: الياء والكسرة، والفعلُ نفسُه أثقلُ من الاسم، فلمَّا اجتمعَ هذا الثقلُ وجبَ تخفيفُه بحذفِ شيءٍ من هذه الأشياءِ المُستثقلةِ، فلم يجُز حذفُ الياءِ؛ لأنَّها حرفُ المضارعةِ...، ولَم يَجز حذفُ الكسرةِ؛ لأنَّه بها يُعرفُ وزنُ الكلمةِ، فلم يبقَ إلَّا حذفُ الواو" (ابن يعيش، شرح التصريف، 1973، 334 -335)64، وهي العلةُ نفسُها التي التمسَها ابنُ عصفورٍ في شرحِه على الممتعِ، فقالَ: "وإنما حُذفَتِ الواوُ لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرة، وهما ثقيلتانِ، فلمَّا انضافَ ذلك إلَى ثقلِ الواوِ وجبَ الحذفُ" (ابن عصفور، الممتع، 1996، 280)65، ومعنَى ذلِكَ أنَّ الواوَ لو لَم تَقع بينَ مُستثقلَينِ، لكانت أولَى بالبقاءِ.

والمُستخلَصُ أنَّ الواوَ إذا وقَعَت فَاءً فِي كلمةٍ عَلَى زنةِ (يَفعِلُ) كانَ حذفُها لازمًا، لاستثقالِ وقوعِها بينَ يَاءٍ وكسرةٍ، بجانبِ ثِقلِها هي، وذلكَ محلُّ اتّفاقٍ بينَ الصّرفيينَ.

خَاتِمةٌ:

هُنالكُ جُملةٌ مِن النتائجِ التي تسجّلُ لَنا أبرزَ ما بَلغتْه الدّراسةُ مِن فروقاتٍ بين مذاهبِ النّحويينَ والصّرفيينَ، في الضّبطِ، والاصطلاحِ، وإيرادِ الأحكامِ النّحويةِ والصرفية، تُجمِلُها خاتمةُ البحثِ عَلى نحوِ مَا يأتي:

- أنَّ الفروقَ بينَ مذاهبِ النّحويينَ والصّرفيينَ الأوائلِ والمُتأخّرين، ليست فروقًا مذهبيةً في الأصلِ، بَل هي خلافاتٌ في الضّبطِ غَالبًا.
- ركونُ النّحويينَ المُتقدّمينَ إلَى الإجمالِ أكثرَ من التّفصيلِ، وذلك مخالفٌ لِمذهبِ المتأخرينَ في شروحِهم.
- انعكاسُ مستوياتِ الخلافِ بينَ المتقدّمينَ والمتأخرينَ في صُورٍ مختلفةٍ، مِن أبرزِها اختلافُ بنيةِ الاصطلاحِ.

- استقاءُ أكثرِ المُتأخرينَ من النّحويينَ والصرفيينَ أدلّتَهم السّماعيةَ وشواهدَهم مِن كُتبِ المُتقدّمين.
- توسُّعُ الصّرفيينَ المُتأخرينَ في الشروحِ عَلى كُتبِ المُتقدّمينَ، بزيادةِ الأمثلةِ، وذلكَ ظاهرٌ في شرحِ ابنِ يعيشَ عَلى تصريفِ ابنِ جنّي.

التوصياتُ:

لَم تَحظُ مثلُ هذه الدّراســـاتُ بِالعنايةِ اللازمةِ التي تُؤكّدُ مدَى أهميتَها في فَهمِ الموروثِ النحويّ، ومَدَى انتفاعِ النّحاةِ بِه فِي مُختلفِ العصورِ، ولذلكَ تُوصي الدراسةُ بالآتي:

- توجيهُ الباحثينَ عنايتَهم إلَى مُناقشــةِ الضّــوابطِ النّحويةِ في ضــوءِ علاقةِ القَديمِ بالحديثِ.
- ضـرورةُ عكوفِ المؤسـساتِ الأكاديميةِ عَلَى دراسـةٍ جامعةٍ تُظهِرُ الفروقَ بينَ الدّرسِ النحويّ بينَ المتأخرينَ والمتقدّمين.
- نظرُ الـدرسِ النّحويّ إلَى الموروثِ النّحويّ عَلَى أنَّــه البـذرةُ الأُولَى واللبنــةُ الأصيلةُ فِي بناءِ صَرحِ الدّراساتِ اللاحقةِ.
- انطلاقُ الدّارســين في حقلِ البحثِ النّحويّ نحوَ اســتقراءِ المســائلِ النّحويةِ الأصوليةِ عَلَى هَدْيٍ من التمايزِ بينَ العلماءِ والنّحاةِ المُتقدّمينَ والمُتأخّرين.

- **بيان تضارب المصالـــح:**
- يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادرُ والمراجع :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري، تح: د. بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيعن بيروت، لبنانن ط1ن 2000
- الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمرو بن الحاجب، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، القاهرة، مصر، ط1، 1425 ه

- التخمير في شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1ن 1990
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش محمد بن يوسف ، تح: د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1428 هـ
- الخلاصةُ الألفية، المعروف بـــ(ألفية ابن مالك في النحو والصرف)، محمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك، تح: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، دار مكتبة النوادر، بيروت، لبنان، ط4، 2021
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1ن 1998
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله ن مالك، تح: د. عبد المنعم احمد هريدين منشورات: جامعة أم القرى، المملكة العربية السعوديةن ط1ن 1982
- شرح الكتاب، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان، تح: أحمد حسن مهدلي – علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، ابو البقاء موفق الدين بن يعيش، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001
- شرح الملوكي في التصريف، أبو البقاء موفق الدين ابن يعيش، تح: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، سوريا، ط1ن 1973
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1990
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تح:
- الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي على الكافية، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تح: إلياس قبلان، مكتبة سيفا، استنطبول، تركيا، ط1، 2015
- الكافية في علم النحو، والشافية في علم التصريفِ والخط، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمرو، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1991
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1989
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، 2001
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسَى الشاطبي، تح: لجنة متخصصة، منشورات: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 2007
- المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2003

- الممتع الكبير في التصـريف، ابو الحسـن علي بن مؤمن بن عصـفور الإشـبيلي، تح: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1ن 1996
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى – عبد الله أمين، منشـــورات: إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف العمومية، القاهرة، مصر، ط1، 1954
- النحو والنحاة (المدارس والخصـائص)، د. خضـر موسـى محمد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2003
- نشـــأة النحو وتاريخ أشـــهر النحاة، الشـــيخ محمد الطنطاوي، تح: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2005